

Distr.

GENERAL

S/1999/154

16 February 1999

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة الى رئيس

مجلس الأمن من الممثل الدائم لـإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بياناً صحفياً صادراً في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ عن وزارة خارجية إثيوبيا، بشأن قرار مجلس الأمن ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرافقها بوصفيهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد

السفير

الممثل الدائم

المرفق

بيان صحفي مؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ صادر عن وزارة خارجية إثيوبيا

رد إثيوبيا على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا

عندما اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩) في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن الأزمة القائمة بين إثيوبيا وإريتريا، بدا أن التاريخ يعيد نفسه. فشعب إثيوبيا، الذي ظل محافظاً على استقلاله لآلاف من السنين، معتمداً في ذلك على نفسه وعلى الرغم من كل ما واجهه من صعاب، نُكِبَ مرة أخرى بآن وضع كل ثقته في مفهوم الأمان الجماعي. ويتبين ما واجهه شعب إثيوبيا من إحباط وخيبة أمل في هذا الصدد من السلوك الشائن الذي يُذكر لعصبة الأمم. ولا يزال حظر الأسلحة الذي فرضته عصبة الأمم على إيطاليا، وهي المعتمد المستعمر، وعلى إثيوبيا، ضحية هذا العدوان الاستعماري، حياً في ذاكرة الشعب الإثيوبي. ورأى مجلس الأمن أن هذه الخطوة ضرورية من أجل السلام وأن العدالة تقتضي ألا تكون متحيزة لأي من الجانبين. وهذا يبدو حالياً موقفاً سخيفاً لأن الأحداث التالية أظهرت لمعظم الناس الجور الذي انطوى عليه هذا القرار والمعيار المزدوج الذي لا تزال عصبة الأمم تذكر به. ولكن يبدو أن المعايير المزدوجة لم تتم بموجب عصبة الأمم. إذ أن إثيوبيا قضى عليها قدرها مرة أخرى، وهي الضحية، أن تعامل بنفس الطريقة التي يعامل بها المعتمد.

وهذا هو أكبر سمة تميز قرار مجلس الأمن ١٢٢٧ (١٩٩٩) بشأن الأزمة القائمة بين إثيوبيا وإريتريا. ويتبين هذا المعيار المزدوج وضوحاً تماماً في جملة موضع منها الفقرة ٧ من القرار، التي تحت بقعة جميع الدول على الوقف الفوري لجميع مبيعات الأسلحة والذخائر إلى إثيوبيا وإريتريا. وعلى السطح، يبدو هذا أمراً عادلاً وسليماً، ولكنه في حقيقته مضلل على نحو جلي.

وجميع الأطراف الثلاثة التي عُنِيت بهذه الأزمة في وقت أو آخر أدركت كلها دون استثناء أن إريتريا قد ارتكبت عدواناً ضد إثيوبيا. وهذا هو الأساس الذي استندت إليه خطة الولايات المتحدة ورواندا للسلام والاتفاق الإطاري الذي اقترحه منظمة الوحدة الأفريقية. وليس غائباً عن مجلس الأمن أيضاً أن إثيوبيا ضحية للعدوان. فتأييده لاتفاق الإطاري الذي اقترحه منظمة الوحدة الأفريقية، والذي يتمثل مطلباه الأساسية في سحب القوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية التي احتلتها بالقوة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، ينطلق من إدراكه أن إريتريا هي المعتمد.

وها هو البلد الذي احتلت أرضه وله من ثم الحق المشروع تماماً في الدفاع عن النفس بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وبموجب القانون الدولي يقال له إنه ليس من حقه أن يدافع عن نفسه ضد الغزو من جانب بلد لم يكتف بارتكاب هذا العدوان بل رفض أيضاً كل مقتراحات السلام التي قدمت حتى الآن.

أما إثيوبيا فإنها قد قبلت كل مقتراحات السلام التي قدمت حتى الآن، بما فيها المقترن المقدم من الولايات المتحدة ورواندا والمقترن المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية. وقد بذلت إثيوبيا أيضاً كاملاً

تعاونها لجميع الأطراف الثالثة التي عرضت بذل مساعيها الحميدة، بينما عمدت إريتريا، إلى جانب رفضها لجميع مقترنات السلام، إلى شن حملة افتراء ضد المشتركين في صنع السلام كلهم تقريباً.

ومجلس الأمن يعلم أين توجد الحقيقة وما هي العقبات التي تعرقل السلام. ولا يمكن أن يكون هناك أي لبس في هذا. ففي بيان رئاسي صدر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بدا أن المجلس يضع ثقلاً خلف مقترن السلام المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية، حيث أيد الاتفاق الإطاري بوصفه اتفاقاً منصفاً ومتوازناً.

وفي القرار ١٢٢٦ (١٩٩٩) المتخذ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أكد المجلس، بعد أن أعرب عن تأييده القوي للاتفاق الإطاري، أن ذلك الاتفاق يقدم أفضل أمل في تحقيق السلام بين الطرفين، ودعا إلى تنفيذه دون تأخير. ووعياً من المجلس بأن إريتريا هي العقبة التي تحول دون إقرار السلام ودون تنفيذه الاتفاق الإطاري المقترن من منظمة الوحدة الأفريقية، وبعد أن رحب في ذلك القرار نفسه بقبول إثيوبيا لخطة السلام التي تتوسط بها منظمة الوحدة الأفريقية، حيث إريتريا بقوّة على قبول الاتفاق الإطاري كأساس لتسوية سلمية للنزاع القائم على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا دون تأخير.

وإن تحول مجلس الأمن عن ذلك فجأة واتخاذ القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩) الذي يتضمن أحکاماً تنكر على ضحية العدوان حقوقه في الدفاع عن النفس التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة ويقرها القانون الدولي، لأمر محير بمثل أنه جائز. ومن الواضح من ناحية أخرى أن ذلك القرار نفسه مؤدّاه تشجيع المعادي على التمادي في عناده والاستمرار في إحباط جهود منظمة الوحدة الأفريقية.

وحينما جوبهت إريتريا بضغط دولي متزايد يطالها بقبول خطة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية ووجدت نفسها ملزمة بذلك، لجأت إلى شن هجوم جديد واسع النطاق في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، استهدفت به خلق إحساس عام بتصاعد الأزمة أملاً في تقويض وتخريب خطة السلام المقترنة من منظمة الوحدة الأفريقية. وقرار مجلس الأمن ١٢٢٧ (١٩٩٩) ما هو إلا مكافأة لهذه المقاومة الإريتيرية الخطيرة. ولم يأخذ ذلك القرار في الحسبان مدى ما سيلحق بشعب إثيوبيا من جراء ذلك من ضرر وأذى.

أما إثيوبيا فستظل، كما كانت دائماً، ملتزمة بالسلام. وحتى في هذه المرحلة التي خبت فيها احتمالات السلام، ستظل إثيوبيا ملتزمة بالاتفاق الإطاري لمنظمه الوحدة الأفريقية، الذي لا يزال ينتظر التنفيذ، والذي هو اقتراح للسلام قام بصياغته رؤساء الدول الأفريقية بقدر كبير من الجهد. ولا يجوز العبث بهذا الاقتراح، وأي محاولة لذلك ستكون في الواقع الأمر بمثابة إساءة للسلام وخطوة أخرى تكاد تكون مكشوفة للمكافأة على العدوان. وهذا أمر لن تقبله إثيوبيا، كما أنها لن تقبل ما يطلب إليها من التخلّي عن الحقوق التي تتمتع بها بوصفها دولة ذات سيادة، وأخصها في هذه الحالة حقوقها في الدفاع عن النفس. وقد ظلت إثيوبيا تحلى بالمرونة دوماً في سياق السعي إلى إحلال السلام. غير أن حساب ذلك ينبع في العزم على حماية حقوق الشعب الإثيوبي وكرامته سيكون خطأ جسيماً في الفهم.

- - - - -